الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/43/225
S/19645
17 March 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

MAR 25 1988

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والاربعون
البنود ٤٢ و ٧٢ و ١٣٠ و ١٣٧ من القائمة الاولية*
مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية
تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

مجلس الامن
السنة الثالثة والاربعون

رسالة مؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٨ ، موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقا برسائلي السابقة المتعلقة بالحالة على الحدود بين لاوس وتايلند في منطقة قرية نا بو نوي ، في قضاء بوتين ، بمقاطعة صيابوري ، أتشرف بأن أحيل اليكم طي هذا نص المذكرة المؤرخة في ٢٩ شباط/فبراير الصادرة عن وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (انظر المرفق) .

وسأكون ممتنا لكم لو تكرمتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها ، بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٤٢ و ٧٢ و ١٣٠ و ١٣٧ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) الوكيو كيتيخون
القائم بالاعمال بالنيابة

* A/43/50 .

مرفق

مذكرة من وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن الهجمات التايلندية الجبان على إقليم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في منطقة قرية نا بو نوي ، في قضاء بوتين ، بمقاطعة صيابوري ، صادرة في فينتيان في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٨

أولا - بدأت الحوادث التي وقعت بين لاوس وتايلند في منطقة قرية نا بو نوي اللاوسية ، في قضاء بوتين ، بمقاطعة صيابوري ، في مطلع شهر حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، عندما أرسل الجانب التايلندي قواته لاحتلال هذه المنطقة ووفر حماية لشركة خاصة لتقوم بقطع أخشاب لاوسية وإرسالها الى تايلند بصورة غير قانونية . وأصدرت دوريات الحدود المحلية اللاوسية خلال دوراتها التفتيشية تحذيرات أكثر من مرة الى المعتدين الذين فوجئوا متلبسين بجريمتهم ، غير أن الجانب التايلندي لم يول اهتماما الى هذه التحذيرات ، مما أدى الى المواجهة . وفي وقت لاحق ، عززت تايلند قواتها المسلحة وركزتها في هذه المنطقة وأعلنت من جانب واحد أن نهر نام هوونغ انفا هو المنطقة الحدودية بين البلدين ، وهو إعلان مناقض لبروتوكول عام ١٩٠٧ الذي ينص على أن نهر نام هوونغ يشكل خط الحدود بين البلدين . وهذا هو سبب تطور هذا الحادث تدريجيا الى عدوان واسع النطاق أدى في النهاية الى انتهاك الجنود التايلنديين لحرمة الإقليم اللاوسي .

ومنذ بداية شهر آب/أغسطس ١٩٨٧ ، أقام الجانب التايلندي قواته العسكرية على طول الحدود اللاوسية في هذه المنطقة وأرسل في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٧ ثلاث كتائب صغيرة وسبع سرايا ، تدعمها المدفعية الثقيلة عبر الحدود الى داخل الأراضي اللاوسية ، في منطقة جبل فوسوي داو ، وذلك بهدف شن هجمات جبان على قرية نا بو نوي ، في قضاء بوتين ، بمقاطعة صيابوري اللاوسية ، التي تقع على بعد ٨ كيلومترات داخل إقليم لاوس . وبعد ذلك ، في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، حثت وزارة خارجية لاوس الجانب التايلندي على سحب قواته والسعي لايجاد سبل ووسائل لتسوية المشكلة عن طريق التفاوض (مذكرة وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي سلمت الى سفير تايلند في فينتيان في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٧) . ولم يرد الجانب التايلندي باي طريقة على اقتراحات لاوس .

ومنذ ذلك الحين ، واصلت القوات التايلندية اعتداءها على إقليم لاوس في المنطقة وقامت بهجوم واسع النطاق على المواقع التي ترابط فيها قوات محلية لاوسية في تلال مختلفة تقوم بحماية السلامة الاقليمية لارض آبائها .

ومنذ بداية شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، قام الجانب التايلندي قصدا باستفزازات أدت الى تدهور الحالة . فقد ظل يستخدم على نطاق واسع قواته المرسلة من مناطق عديدة في هجمات مستمرة على اقليم لاوس في هذه المنطقة . وكانت هذه القوات ، المدعومة والمحمية من الجو ، المدعومة كذلك بالمدفعية الثقيلة القصيرة والطويلة المدى ، تستخدم قنابل ذات رؤوس كيميائية وفوسفورية فضلا عن القنابل المتشظية . وألقت مقاتلاتها النفاثة على إقليم لاوس القنابل ، وقنابل المدفعية الثقيلة دون تمييز ووصلت أحيانا الى مسافة ٣٠ كيلومترا داخل الإقليم ، متسببة في وقوع خسائر فادحة في الأرواح وأضرار واسعة في ممتلكات السكان المحليين . وتشكل الانشطة العسكرية المتصاعدة التي يقوم بها المعتدون التايلنديون إهانة لاستقلال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسيادتها وسلامتها الإقليمية . وقد أدى هذا الى نشوء أخطر حالة توتر خلال فترة إثنتي عشرة سنة مضت من العلاقات بين لاو وتايلند ، ويقوض علاقات الصداقة وحسن الجوار بين البلدين ، ويضر بمصالح الشعبين وطموحاتهما الجياشة ، منتهكا بذلك مضمون البلاغين المشتركين الصادرين عن لاوس وتايلند في عام ١٩٧٩ . وتأخذ هذه الانشطة اتجاها معاكسا للاتجاه العام نحو تحقيق تسوية سلمية للمنازعات التي تشتد باطراد في منطقة جنوب شرقي آسيا وفي جميع أرجاء العالم .

وبفضل ابداعية رئيس مجلس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، التي استجاب لها رئيس وزراء مملكة تايلند ، أجرى الوفدان العسكريان اللاوسي والتايلندي مشاورات بينهما وتوصلا الى اتفاق لوقف اطلاق النار وتمديده الى حين الوصول الى حل لمشكلة الحدود في هذه المنطقة عن طريق المفاوضات السياسية بين الوفدين الحكوميين للجانبين التي ستبدأ في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨ .

وسيتابع عن كثب الشعبان اللاوسي والتايلندي ، وكذلك البلدان الصديقة لكل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والمملكة التايلندية في جميع أرجاء العالم ، التي أبدت تأييدها القوي لاتفاق وقف اطلاق النار المذكور ، الذي تم التوصل اليه بين لاوس وتايلند ، المفاوضات السلمية الرامية الى إيجاد حل للحوادث التي وقعت في منطقة الحدود بين البلدين .

وفي هذه المذكرة ، ترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ضرورة تقديم ايضاحات تجلو الحقائق فيما يتعلق بمنطقة قرية نا بو نوي في قضاء بوتين بمقاطعة صيابوري اللاوسي وبموقف لاوس بشأن تسوية الحوادث الحالية الواقعة في منطقة الحدود بين لاوس وتايلند .

ثانيا - من وجهة النظر القانونية والإدارية الفعلية ، تمثل منطقة قرية نا بو نوي ، في قضاء بوتين ، بمقاطعة صيابوري ، جزءا من اقليم لاوس .

فمن وجهة النظر القانونية والإدارية الفعلية ، تخضع قرية نا بو نوي ، في قضاء بوتين ، بمقاطعة صيابوري ، لسيادة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

وما أكدته مملكة تايلند من أن هذه المنطقة تتبع قرية روم كلاو ، في قضاء شاتاكارن ، بمقاطعة فيتسانولوك في تايلند ، لا يقوم على أساس واقعي .

وقد ذكر السيد بريم تنسو لا نوند ، رئيس وزراء حكومة مملكة تايلند خلال زيارته للمنطقة المجاورة لهذه المنطقة أنه "من المعروف جيدا أن حدودنا تقع ، وفقا للمبادئ الدولية ، عند نام هوونغ نغا وذلك يظهر بوضوح في الخرائط" . وفي اليوم نفسه ، ذكر الناطق بلسان وزارة خارجية تايلند أن "... الاراضي الواقعة بجوار بين روم كلاو هي في إقليم تايلند طبقا لمعاهدة ١٩٠٧ الفرنسية - السيامية والبروتوكول الخاص بها ... وتسمى هذه المعاهدة النهر الذي ينبع من فو خاو مينغ ، أي في نام هوونغ نغا ، وفقا للخريطة المرفقة بالمعاهدة ..." .

وذكر رئيس وزراء مملكة تايلند في برقيته المؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٨ ردا على البرقية العاجلة التي أرسلها رئيس مجلس وزراء لاوس في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، أن "الافعال التي بدأها الجانب التايلندي في منطقة بين روم كلاو كانت ضرورية لصيانة السيادة الوطنية على أساس المعاهدة والخرائط المعترف بهما قانونا وعلى نطاق واسع" .

فما هي الحقيقة فيما يتعلق بهذه المنطقة ؟

١ - إن المعاهدة الفرنسية - السيامية المبرمة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ ، والبروتوكول المرفق بها هما الاساس القانوني الصحيح لتعيين الحدود بين لاوس وتايلند .

وتنص الفقرة ٢ من البروتوكول على انه "على جانب لوانغ - برابانغ ، يبدأ الحد الجنوبي عند مصب نهر نام هوونغ على ضفة نهر الميكونغ ويتبع خط وادي هذا النهر حتى منبعه عند نو كاو مينغ ..." .

وتحدد المعاهدة بوضوح أن نهر نام هوونغ هو خط الحدود بين البلدين وليس نهر نام هوونغ نفا حسب تفسير المسؤولين التايلنديين من جانب واحد . ويسمي سكان لاوس المحليون نهر نام هوونغ أيضا نام هوونغ غناي أو نام هوونغ . أما بالنسبة الى نهر نام هوونغ نفا الذي يزعم أن الجانب التايلندي هو الذي سمّاه ، فهو مجرد رافد لنهر نام هوونغ (نفا معناها رافد ، أو فرع ويسميه سكان لاوس المحليون نام هوونغ نوي لمجرد التمييز بينه وبين نهر نام هوونغ) . وقد نشر في استعراض اقتصادي تايلندي مؤرخ في شباط/فبراير ١٩٨٨ أن موقع المواجهة يوجد بين نام هوونغ غناي ونام هوونغ نوي في مسطح تبلغ مساحته ٧٠ كيلومترا مربعا ، وأن الاخير يسميه الجانب التايلندي نام هوونغ نفا ، ومعنى نفا رافد أو نهير .

والمعاهدة الفرنسية - السيامية المؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ فضلا عن جميع الوثائق القانونية ذات الصلة الموقعة قبلها أو بعدها ، مثل الاتفاق الفرنسي - السيامي المؤرخ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٠٧ ، تنص بوضوح على أن نهر نام هوونغ هو خط الحدود . أما التفسير الذي مؤداه أن النام هوونغ نفا ينبغي أن يكون هو خط الحدود فهو قطعا دون أساس واقعي قانوني .

٢ - استند الجانب التايلندي الى الخريطة التي يزعم أنها مرفقة بالمعاهدة كبرهان ولكنه زعم بعد ذلك أن هذه الخريطة ليست إلا خريطة شبيهة . والمقتطفات المذكورة أعلاه من الفقرة ٢ من البروتوكول بشأن تعيين الحدود لم يرد بها أي ذكر لخرائط أو رسومات تخطيطية يزعم أنها مرفقة بالمعاهدة ، بل على العكس ، تذكر الفقرة ١ من البروتوكول نفسه رسما تخطيطيا مرفقا به وذلك عندما يتكلم عن الحدود الكمبوتشية - التايلندية . وقد عينت لجنة فرنسية - سيامية مشتركة ، وفقا للمادة ٤ من المعاهدة الفرنسية - السامية لعام ١٩٠٧ ، لتعيين خط الحدود في هذه المنطقة ولكنها لم تقم بأعمالها لان مهمتها الرئيسية كانت قد انجزت بالفعل طبقا لنص وروح معاهدة ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ . وهذا هو الحل النهائي لجميع المشاكل المتعلقة بالحدود بين الهند الصينية وسيام والتي اتفق عليها بعد تنفيذ تعيين الحدود وفقا لمعاهدة ١٣ شباط/فبراير ١٩٠٤ . وينص التقرير المتعلق بالاجتماع الاخير لهذه اللجنة والذي أرسله السيد مونفير ، رئيس اللجنة الفرنسية ، الى الحاكم العام

للهند الصينية في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٠٨ ، على ما يلي : "ولم تجر اللجنة أية مشاورات بخصوص هذه المنطقة واعتبرت أن الخرائط المختلفة التي رسمتها اللجنة الفرنسية ـ السيامية السابقة (التي شكلت بموجب أحكام المادة ٣ معاهدة ١٣ شباط/فبراير ١٩٠٤) قدمت توصيات واضحة بشأن نهر نام هوونغ .

٣ - ويقول الجانب التايلندي بأن نهر نام هوونغ المنصوص عليه في المعاهدة ، لابد أنه هو نام هوونغ نغا لأن الاخير فقط هو الذي يوجد منبعه في فو خاو مينغ . ومنطقة فو خام ينغ هي نجد . وقد أثبت دقة هذه الحقيقة السيد إيم غراند ، المفوض الإداري للحكومة الفرنسية الذي قام ، بعد أن قابل فيارا مرتين ، الممثل السيامي ، بإرسال تقرير مؤرخ في ١٩ تموز/يوليه ١٩٠٧ الى المندوب السامي في فيينتيان ، وفيما يلي مقتطف : "يتكون نهر نام هوونغ من مجريين يوجد منبعاهما في نفس منطقة فو خاو مينغ ، ويسميان نام هوونغ غناي ونام هوونغ نوي . وقد أبلغت الجانب السيامي أنه نظرا لأن هناك مجريين فلابد وأن يكون نام هوونغ غناي ، وهو أوسعهما ، هو المنبع الحقيقي لنهر نام هوونغ" .

٤ - ويقول الجانب التايلندي إنه وفقا للمبادئ الدولية لابد وأن يكون النام هونغ نغا هو خط الحدود .

(أ) وهذا ليس صحيحا نظرا لأن المعاهدة والبروتوكول لم يحددا أن النام هونغ نغا هو خط الحدود . وإذا أريد اعتبار أن النام هونغ نغا هو خط الحدود ، وفقا للممارسة الدولية ، فينبغي أولا أن تذكر المعاهدة والبروتوكول بوضوح التقاء النام هونغ نغا ونهر النام هونغ ، ويوضحا أن خط الحدود يسير على طول النام هونغ نغا في اتجاه الشمال حتى منبعه في فو كاو مينغ . وعلاوة على ذلك يوجد في كثير من الخرائط الاسم "نام هونغ" مكتوبا بالاحرف اللاتينية الكبيرة تحت مجرى نهر نام هونغ مع كلمة "نام" مكتوبة على الجانب الغربي وكلمة "هونغ" على الجانب الشرقي من مصب النام هونغ نغا ، بل لقدر ورد في بعض الخرائط اسم "النام هونغ" مكتوبا على الجانب الغربي لمصب النام هونغ نغا . وعلى ذلك لا يمكن أن يكون النام هونغ نغا هو خط الحدود على النحو الموضح في الخريطة التي يبلغ مقياس رسمها ١/٠٠٠ ٥٠٠ والتي طبعتها دائرة أركان حرب الجيش التايلندي في ١٨ شباط/فبراير ١٩٠٩ (أو ١٨ شباط/فبراير رتاناكوسين ١٢٧) .

(ب) المنطقة المجاورة لنا بو نوي منطقة جبلية ، وعندما يرسم خط حدود على طول مثل هذه السلسلة من الجبال ، يعتبر مسقط المياه ، عادة ووفقا للممارسة الدولية ، خط الحدود . ويتبع خط الحدود الغربي لمقاطعة صيابوري ، وهي متاخمة لتايلند مسقط المياه بين حوض الميكونغ وحوض المينام من الشمال الى الجنوب . وجميع المعاهدات والاتفاقات والبروتوكولات المبرمة بين فرنسا وسيام ، على الرغم من اعتبارها نهر نام هونغ خط الحدود ، تتفق تماما مع المبادئ والممارسات الدولية المذكورة أعلاه . ونظرا لأن نهر نام هونغ نفا يقع في اقليم لاو على الجانب الشرقي من مسقط المياه الواقع بين حوض الميكونغ وحوض المينام ، فإنه لا يمكن أن يكون هو خط الحدود .

٥ - ولقد كان الجانب التايلندي يقوم دائما بمناورات ، ويحث على إعادة النظر في الحدود بين لاوس وتايلند . وفي عام ١٩٤١ ، مارست الادارة ضغطا على حكومة فيتشي في فرنسا لتوقيع معاهدة فرنسية - سيامية في طوكيو في ٩ أيار/مايو ١٩٤١ تحت رعاية اليابان لضم الجانب الأيمن من اقليم لوانغ - برابانغ (وهو في الواقع مقاطعة صيابوري) والجانب الأيمن من موانغ باساك (مقاطعة شامباساك) الى تايلند . وبعد الحرب العالمية الثانية وافق مؤتمر قوات الحلفاء في واشنطن على إبرام اتفاق تسوية بين الحكومتين الفرنسية والسيامية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦ يلغي معاهدة طوكيو ، ويعيد خط الحدود الى الوضع الذي كان عليه قبل معاهدة طوكيو .

وعينت لجنة مصالحة حسب مقتضى اتفاق ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦ ، وكانت تتكون من ممثلي فرنسا وسيام ، وممثلي ثلاثة بلدان محايدة ، هي بيرو وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية مع عمل ممثل الاخيرة رئيسا للجنة ، وذلك لدراسة البيانات المتعلقة بالجنسيات والجغرافيا والاقتصاد فيما يتعلق بكل من الجانبين الفرنسي والسيامي ، ولإعادة النظر في مختلف مواد معاهدة ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٨٩٣ ، واتفاقية ١٣ شباط/فبراير ١٩٠٤ ، ومعاهدة ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ ، أو إعادة تأكيدها . وفي خلال جلسات اللجنة حاول الجانب السيامي الإدعاء بأن كل اقليم لاوس تقريبا يخص سيام . وطبقا للتقرير الصادر عن الجلسة الاخيرة ، المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٤٧ ، رفضت اللجنة جميع المطالب السيامية المتعلقة بالاراضي فضلا عن مقترحات إعادة دراسة معاهدة ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٨٩٣ ، واتفاقية ١٣ شباط/فبراير ١٩٠٤ ، ومعاهدة ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ . وأكدت اللجنة من جديد مختلف بنود معاهدة ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٨٩٣ ، واتفاقية ١٣ شباط/فبراير ١٩٠٤ ، ومعاهدة ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ ، كما أكدت اللجنة بوضوح خط الحدود على الضفة اليمنى لنهر ميكونغ كما يلي :

"ومن الناحية الجغرافية ، تعتبر اللجنة مسقط المياه بين نهر ميكونغ والمينام خط حدود كافيا وطبيعيا وراسخا وواضح المعالم" .

بيد انه في حزيران/يونيه ١٩٨٤ قام الجانب التايلندي بعدوان واحتل ٣ قرى تابعة للاوس هي : بان ماي ، وبان كانغ ، وبان سافانغ ، في قضاء باكلاي ، بمقاطعة صيابوري . ولتبرير عدوانه ، عدّل الجانب التايلندي الخريطة ، وزعم صحتها ، وأرسلها الى الامين العام للامم المتحدة . فقام بإزالة علامات الحدود ، وأكد أن منطقة القرى الثلاث جزء من اقليم تايلند من الزاوية القانونية ومن ناحية الادارة الفعلية . ورفض في البداية اقتراح لاوس بالتفاوض ووضع شروطا لإجراء المفاوضات . غير أنه بفضل الموقف العادل لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومبادرتها التي تنم عن حسن نيتها ، أيد الرأي العام العالمي الجانب اللاوسي بقوة . واضطر السيد سيث سفيتسيلا وزير خارجية تايلند الى أن يعلن أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ انسحاب قوات تايلند من قرى لاوس الثلاث .

وفي الوقت الحالي يتصرف الجانب التايلندي مرة أخرى بنفس الطريقة . فقد عدّل خرائط منطقة نا بو نوي ، مستندا الى خرائط ليس لها أية قيمة قانونية ، ومحرفا معاهدة ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ وبروتوكولها المتعلقين بتعيين خط الحدود . وزعم ، دون أي إحساس بالمسؤولية ، أن هذه المنطقة جزء من اقليم تايلند بموجب الاتفاق المبرم بين تايلند وحكومة لاوس الملكية ، عندما كان الامير سوفانا فوما رئيسا للوزراء (بيان أدلى به المتحدث باسم وزارة خارجية تايلند في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨) . ووضع الجانب التايلندي شروطا مسبقة غير معقولة لإعاقة المفاوضات . وعلاوة على ذلك ، أنشأ قرية باسم بان روم كلاو في اقليم لاو في المنطقة المجاورة لنا بو نوي وزعم علانية أن منطقة نا بو نوي تخضع لقرية روم كلاو التايلندية .

ولم يرد مطلقا ذكر بان روم كلاو على الخريطة التايلندية . وقد نشرت الصحيفة التايلندية "بين - مونغ" الصادرة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، تقريرا من شرطة محافظة شاتاكارن بمقاطعة فيتسا نولوك جاء فيه : "إن بان روم كلاو التابعة لنا (حسب النص التايلندي) هي قرية ..... انشاها الجيش لدواعي الامن . وتعيش في هذه القرية أعداد كبيرة من الهمونغ التايلنديين واللاجئين اللاوسيين ..." . وقد ذكر الجنرال براشواب سونترا نفكول ، وزير داخلية تايلند : "أنهم درجوا على تبادل الزيارات ... فإذا كان اللاوسيون يريدون ابتياعنا سلعا ، أعطيناهم ما تم الاتفاق عليه بيننا وبينهم ،

وإذا منعونا من قطع الاخشاب ، وجب علينا ألا نفعل ذلك" . (صحيفة "بين - مونغ" الصادرة في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧) . وجاء في صحيفة "نيو - نا" التايلندية الصادرة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ أن "بان روم كلاو أنشئت في عام ١٩٨٢ ..." . وجاء في الصحيفة الاخبارية الاسبوعية "خاو - فيست" عن الفترة ٢٦ آب/اغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ أن : "بان روم كلاو أنشئت في عام ١٩٨٤ ، لإيواء قوات الهمونغ ، الاعضاء السابقين في الحزب الشيوعي التايلندي الذين استسلموا للحكومة" . وعندما شق الجانب التايلندي الطريق الاستراتيجي على طول الحدود ، فإنهم لم يبتعدوا كثيرا عن الحدود . إلا أن هذا الطريق الاستراتيجي التابع لهم لم يشق في هذه المنطقة بمحاذاة نهر نام هونغ نفا" .

ويتبين من ذلك أنه كان على علم تام منذ فترة طويلة بموقع خط الحدود بين البلدين في هذه المنطقة .

ومن الواضح أن الجانب التايلندي لا يمكن أن يدعي ، عن حق بأن قرية انشاها هو في عام ١٩٨٠ في أقليم لاوس تشكل دليلا قانونيا يؤكد أن الادارة التايلندية كانت قائمة بصورة فعلية في هذه المنطقة على مدى الثمانين سنة الماضية منذ توقيع المعاهدة الفرنسية - السيامية لعام ١٩٠٧ .

ومن الناحية الادارية الفعلية ، فإن قرية نا بو نوي في قضاء بوتين بمقاطعة صيابوري كانت خاضعة فيما سبق للفرنسيين ثم بعد ذلك للادارة اللاوسية ، باستثناء فترة قصيرة من تاريخ توقيع المعاهدة الفرنسية - السيامية في ٩ أيار/مايو ١٩٤١ حتى تاريخ توقيع اتفاق التسوية الفرنسي - السيامي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦ .

وسكان قرية نا بو نوي ، ولا سيما كبار السن منهم ، يعلمون تماما أين يقع خط الحدود بين لاوس وتايلند في هذه المنطقة .

وقد أعطى السيد بونغ ، وهو أحد كبار السن من السكان المحليين وشارك في مراقبة الحدود في عام ١٩٣١ (كانت لجنة المراقبة تتألف من ٣ فرنسيين و ٧ تايلنديين ولاوسي واحد ، هو الجد بونغ) وصفا تفصيليا للطريق الذي كان يسلكه لمراقبة علامات الحدود ، وهو يؤكد أن خط الحدود يسير بمحاذاة مجرى نام - هونغ ومستجمع المياه فو سوي داو أو فو خاو مينغ .

ويؤكد السيد دوانغشيت فيتلانفسي ، رئيس اللجنة الادارية لقضاء بوتين ، أنه فيما يتعلق بمهام الدفاع الوطني والنظام العام في قضاء بوتين ، سواء في الماضي أو في الحاضر ، فقد كنا نرسل قوات لتراقب بإحكام الحدود الفرنسية - السيامية المنشأة في عام ١٩٠٧ . وكنا نعلم ، في الماضي ، بوجود أشخاص يعيشون على الضفة التايلندية درجوا على المجيء للعيش أو تربية الماشية على الضفة اللاوسية . ولكننا كنا ننظر الى ذلك في إطار حسن الجوار بين بلدين شقيقين ولم نصنع منه قضية خطيرة .

إلا أننا لاحظنا بعد ذلك ، بدءا من عام ١٩٨٦ ، أن الجانب التايلندي شق طريقا من سين شا في لاو كوهك عبر نام هونغ بامان لاختراق وقطع أخشابنا ، بصورة غير قانونية ، في منطقة خون هوي ساي وهونغ نفا . وفي هذا الصدد ، احتج الجانب اللاوسي عدة مرات لدى السلطات التايلندية .

وفي عام ١٩٨٦ ، بعثت شخصيا برسالة احتجاج الى رئيس محافظة ناو هيو وطالبت باتخاذ التدابير المناسبة لوقف جميع أعمال العدوان وقطع الاخشاب اللاوسية ، بصورة غير قانونية ، في المنطقة المذكورة . إلا أن الجانب التايلندي لم يرفض الامتثال لذلك فحسب ، بل دفع أيضا بسرايا من المغاورين الى المنطقة الى أن وقع الصدام المسلح عند التل ١٢٧٣ .

وأكد بحزم السيد سونشون باشامافونغ ، القائد الاعلى السابق للقوات المسلحة الوطنية ، ووزير الدفاع السابق في مملكة تايلند ، وهو حاليا عضو في الجبهة الوطنية للتثقيف الروحي في مقاطعة فنيتان أنه : "لم ينشأ مطلقا أي نزاع على الحدود في هذه المنطقة ، أثناء الفترة التي اضطلع فيها بهذه المسؤوليات ، وذلك لان التايلنديين أنفسهم كانوا يقرون بأن هذه المنطقة هي أراض لاوسية" .

وقال السيد ليوام انسيكسينغماي ، النائب السابق لرئيس وزراء حكومة مملكة لاوس ، وهو حاليا عضو دائم في الجمعية الشعبية العليا : "إنني سأبلغ من العمر ٧٤ سنة هذا العام ، وإنني لم أسمع مطلقا في الماضي أو في الحاضر ، بأن هذه المنطقة تتبع لسيام ..." .

"وعند إجراء الانتخابات العامة للنواب في جميع أنحاء لاوس ، كان مواطنو نا بو نوي في ناكوك يُسجلون عادة في قائمة الناخبين بمنطقة بوتين التشريعية ولم يحتج التايلنديون مطلقا على ذلك . وقد نظم هذا النوع من الانتخاب ٧ مرات في ظل نظام الحكم السابق .

"وفي الفترة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٥ ، وهو العام الذي أقيمت فيه جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، شاركت في جميع الحكومات تقريبا ، أو كنت نائبا على الأقل . ولم أسمع مطلقا بأن الجانب التايلندي قد أثار قضية تتعلق بالحدود مع الجانب اللاوسي ، بل كان يحترم دائما اتفاق الحدود الموقع بين فرنسا وسيام . وعلاوة على ذلك ، فإنه لم يُسمع مطلقا بتعديل لخط الحدود في الخرائط ... إن البيان الذي أدلى به الجانب التايلندي بأن خرائط مختلفة تم تعديلها بموافقة الحكومة اللاوسية السابقة هو محض افتراء . وإنني أرفضه أيضا . ولو كان ذلك صحيحا ، لأُبلِغتُ به بوصفي نائبا لرئيس الوزراء" .

ويتضح ، من الناحية الادارية القانونية والفعلية ، أن منطقة نا بو نوي في محافظة بوتين بمقاطعة صيابوري هي أراض تابعة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . وإدعاء الجانب التايلندي بأن هذه المنطقة تدخل ، من الناحيتين القانونية والادارية ، في بان روم كلاو التابعة لتايلند ليس له سند حقيقي .

ثالثا - الموقف العادل لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونواياها الحسنة

عقب تأسيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، دأبت حكومة لاوس على تنفيذ سياسة مبنية على السلم والصداقة تجاه جميع البلدان . وفيما يتعلق بالبلدان المجاورة ، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية احترمت دائما استقلال تلك البلدان وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وسعت الى إقامة علاقات وثيقة معها والى تحويل الحدود المشتركة فيما بينها الى حدود سلم وصداقة .

وفيما يتعلق بمملكة تايلند المجاورة التي تقوم بينها وبين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حدود مشتركة طولها ١ ٦٥٠ كيلومترا ، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دأبت دائما على احترام الصداقة الاخوية التقليدية وعلاقات الجوار بين شعبي لاوس وتايلند وبذلت قصارى جهدها لتسوية الخلافات والحوادث التي تقع بين البلدين بالطرق السلمية .

وبهذه الروح ، وقّعت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على بلاغين مشتركين مع مملكة تايلند في كانون الثاني/يناير ونيسان/ابريل ١٩٧٩ ، يحددان بجلاء الخطوط التوجيهية والمبادئ التي تحكم العلاقات بين البلدين ، على النحو التالي :

الاحترام المتبادل لاستقلال كل بلد وسيادته وسلامة أراضيه ؛

احترام حق كل بلد في الوجود دون تدخل أو عدوان من الخارج ؛

عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل بلد . وحظر الانشطة الهدامة من جانب أي بلد ضد الآخر سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ؛

تسوية جميع الحوادث بالطرق السلمية وفقا لميثاق الامم المتحدة وعلى أساس المساواة ؛

عدم استعمال القوة المسلحة أو التهديد باستعمالها من جانب أي من البلدين ضد الآخر ، وعدم السماح لبلدان أخرى باستخدام أراضيه بأي شكل من الاشكال كقاعدة عسكرية للعدوان ، أو التهديد ، أو التدخل .

كما ينص البلاغ المشترك الصادر في نيسان/ابريل ١٩٧٩ بجلاء على أن :

"الحكومتين متفقتان على تحويل حدود لاوس ـ تايلند بأسرها (النهرية منها والبرية) الى حدود سلم وصداقة على أساس احترام استقلال وسيادة وسلامة أراضي كل من البلدين وحقوقهما المشروعة ، مع تسوية جميع ما يقع من حوادث بين البلدين بالطرق السلمية .

"وفي هذا الصدد سوف يتشاور كلا الجانبين معا بشأن طرق ووسائل حل المشاكل المتعلقة بالمعاقل العسكرية بين البلدين ، وتبادل الزيارات بين أبناء الشعبين الذين يعيشون بالقرب من حدود لاوس ـ تايلند ، وبشأن المبادئ الضرورية والفعالة الرامية الى تقييد الانشطة التي تتزعمها عناصر سيئة تستخدم منطقة الحدود هذه كملجأ لها ، محدثة الاضطراب الذي يضرّ بالسلم والهدوء اللذين ينعم بهما الشعبان على كلا جانبي الحدود ؛ وسيسعى الجانبان جاهدين لتثقيف جماهير الشعب ، والمليشيا ، والموظفين والدوريات ، من جميع الفئات الاجتماعية في الدولة ، وخاصة الجنود الذين يؤدون واجبهم على طول الحدود بين البلدين وذلك بحضهم على أن يدركوا إدراكا عميقا علاقات الصداقة بين لاوس وتايلند ، وتنفيذ القواعد المتفق عليها تنفيذا صحيحا" .

وأعيد تأكيد هذه المسألة مرة أخرى في الخطاب الذي ألقاه السيد كيسون فومفيان ، رئيس مجلس الوزراء ، في الدورة السنوية لمجلس الشعب الأعلى في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، كما يلي : "وفيما يتعلق بمملكة تايلند ، سنواصل تنفيذ سياستنا الثابتة بما يحقق الفائدة المشروعة لشعبينا ، والسلم ، والهدوء ، والصداقة والتعاون بين بلدينا في المنطقة . وسوف نبذل قصارى جهدنا لتسوية ما يقع من حوادث عن طريق التفاوض على أساس المبادئ التي صيغت في البلاغين المشتركين بين لاوس وتايلند عام ١٩٧٩" .

والواقع أنه بعد جولتين من المفاوضات بين لاوس وتايلند في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ وآذار/مارس ١٩٨٧ ، تحسنت العلاقات بين البلدين في كثير من الميادين ، ولو أن كثيرا من القضايا ظلت معلقة .

وبمناسبة الذكرى الستين لمولد ملك تايلند ، أبلغت وزارة الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، السفير التايلندي الذي وصل مؤخرا ، أن السيد فومي فونفيشيت ، رئيس الجمهورية بالنيابة ، يود أن يبلغ تحياته شخصيا بمناسبة تلك الذكرى . وفي تلك المناسبة المهمة أيضا ، حضر رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالنيابة وكثير من أعضاء حكومة لاوس حفل الاستقبال الذي أقامته سفارة تايلند في فينتيان .

وبالنسبة للحادث الراهن ، فإن الجانب اللاوسي ، قام منذ اليوم الأول بممارسة ضبط النفس قدر الإمكان ، وحاول تجنب أية مواجهة ، كما قدم مخلصا اقتراحات لاجراء مفاوضات ترمي الى القيام سويا بتسوية الحادث الراهن على أساس من المساواة دون أي شروط مسبقة . وفيما يتعلق بالعمال الخمسة التابعين لشركات تايلندية خاصة ، والذين توغلوا في تلك المنطقة من أراضي لاوس لاستغلال الأخشاب ، فقد ألقي القبض عليهم وسلموا على محكمة الشعب المحلية للحكم عليهم بيد أن هؤلاء المجرمين منحوا عفوا في نهاية الأمر وأتيحت لهم حرية العودة الى أسرهم . وفي الوقت الذي حشد فيه الجانب التايلندي قواته المسلحة بأعداد كبيرة لمهاجمة أراضي لاوس وانتهاكها في تلك المنطقة ، وجه الجانب اللاوسي النداء التالي في المذكرة التي سلمتها وزارة الخارجية الى سفير تايلند في فيينتيان ، في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٧ : "أن على الجانب التايلندي الذي يعد مسؤولا عن الحالة ، واجب سحب قواته من أراضي لاوس بإيجاد السبل الكفيلة بتسوية هذه المشكلة من خلال التفاوض لتجنب أي تطور غير مرغوب فيه بشأن الحالة الراهنة" .

وفي حين شن الجانب التايلندي هجمات مستمرة مستخدما قوات عسكرية كبيرة ، وسبب التوتر في الحالة الى أبعد حد أمكنه ذلك ، فإن وزارة الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أصدرت بيانا في ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، تقترح فيه أن يعقد الجانبان مفاوضات لكي يسويا معا هذا الحادث . وفيما بعد ، أكد الجانب اللاوسي مجددا عدة مرات ، في كل من المذكرة التي أرسلتها وزارة الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الى وزارة خارجية تايلند ، ومختلف البيانات التي أدلى بها المتكلم الرسمي باسم وزارة الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الاقتراحات التي طرحها للتفاوض على أساس المساواة ودون أية شروط مسبقة ، بغية تسوية الحادث الراهن في وقت قصير .

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، ونظرا للحالة المتسمة بالعنف والخطورة القصوى ، القائمة حاليا ، فإن حكومة لاو الديمقراطية الشعبية ، وقد وضعت في اعتبارها مسؤوليتها تجاه شعبي لاوس وتايلند ، وتجاه الآمال المعقودة على وقف إراقة الدماء والقتل بين أسر شعبي لاوس وتايلند ، ونظرا لهذا التقويض الخطير لعلاقات الصداقة بين شعبي لاوس وتايلند ، ممايتعارض مع الاتجاه السائد للحوار في المنطقة ، أصدرت بيانا تدعو فيه الى عقد مفاوضات ترمي الى تسوية الحادث الراهن بالطرق السلمية . وأشار البيان بوضوح الى أن : "حكومة لاوس مستعدة لتسمية وفد يتجه الى بانكوك في مطلع شباط/فبراير ١٩٨٨ للتفاوض مع الجانب التايلندي ، فإذا لم يتمكن الجانب التايلندي ، لاي سبب ، من استقبال الوفد اللاوسي ، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مستعدة لدعوة وفد تايلندي الى فيينتيان في نفس الوقت "

ومن المؤسف للغاية أن تلك المقترحات التي تفيض بالنوايا الحسنة والتي قدمها الجانب اللاوسي قوبلت بردود متشددة من الجانب التايلندي مثل : "يجب أن نطرد المعتدين من أراضينا دون حساب للخسائر . فهذا من حقائق القتال العادية" . (خطاب رئيس وزراء تايلند السيد بريم تيناسولانوند في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٨) ؛ و "إن تايلند مستعدة لعقد مفاوضات جادة بشرط أن لا يبقى جندي واحد من لاوس في أراضينا" ؛ و"أن وزارة خارجية تايلند ليس لديها سياسة وسط بشأن هذه المشكلة" (كلمة السيد سميث سافتسيلا وزير خارجية تايلند ، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، في مؤتمر صحفي في بانكوك) .

ونظرا لاقتناعنا الراسخ بأن التصعيد العسكري الذي آثره الجانب التايلندي ، لن يجلب فقط الاستياء والموت لشعبي لاوس وتايلند ، بل وسيقوض أيضا مناخ الحوار بين

البلدان الآسيوية وبلدان الهند الصينية الذي يخدم السلم والامن في هذه المنطقة ، فقد أخذ رئيس مجلس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٨ زمام المبادأة بإرسال برقية عاجلة الى رئيس وزراء تايلند يقترح فيها "قيام جيشي كلا الجانبين بإجراء مشاورات لتسوية المشكلة ، مع استعداد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتسمية وفدها العسكري في بانكوك أو لاستقبال وفد عسكري تايلندي في فيينتيان بغرض عقد مشاورات بشأن المقترحات التالية :

"١ - التزام كل من الجانبين على الفور بوقف اطلاق النار وتحريك قواته بعيدا عن الجانب الآخر ، وإنشاء لجنة عسكرية مشتركة بغية الاشراف على وقف إطلاق النار وإبعاد القوات .

٢ - قيام كلا الجانبين بتسمية فريق مسح تقني لتفقد الميدان بحثا عن حل لمشكلة الحدود في هذه المنطقة وتقديمه الى حكومة كل منهما .

٣ - قيام كلا الجانبين بمناشدة الامين العام للامم المتحدة أن يبذل مساعيه الحميدة لتنفيذ الاتفاقات التي يتوصل اليها الجانبان" .

ولذلك السبب عقد الوفدان العسكريان للبلدين محادثات في بانكوك في ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٨ وأصدرا بيانا رسميا مشتركا ، وعقدا اتفاقا لوقف اطلاق النار ينص على فصل القوات المسلحة المتعادية في المنطقة موضع النزاع ، وتأليف لجنة عسكرية مشتركة يناط بها رصد توكل اليها مهمة مراقبة وقف اطلاق النار المتفق عليه بين الجانبين ورصده ، واصدار الأوامر الى القوات المسلحة لكل من الجانبين المرابطة في منطقة الحدود بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومملكة تايلند بالامتناع امتناعا باتا عن استعمال الاسلحة والقوات المسلحة ضد الطرف الآخر ، والتمسك بروح التفاهم المتبادل . وفي المحادثات التي عقدت في فيانتيان في ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٨ بين الوفدين العسكريين امتدح الطرفان نتيجة تنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار . ووافقا بالاجماع "على مد أجل وقف اطلاق النار لغاية قيام وفدي حكومتي الطرفين بتسوية مشكلة الحدود في هذه المنطقة بالوسائل السلمية" .

وبمقتضى أحكام الاتفاق سالف الذكر سحب جانب لاوس قواته من المنطقة التي كانت مسرحا للقتال بينما بقيت قوات تايلند المسلحة مرابطة في منطقة مقاطعة نا بو نوي اللاوسية . ويشهد هذا بما لدى لاوس من نوايا حسنة تهدف الى ايجاد جو من التفاهم

المتبادل وتهيئة أوضاع مواتية للتفاوض من أجل تسوية الاشتباكات المسلحة الحالية بالوسائل السلمية . غير أن ذلك لا يعني بأي حال من الاحوال أن الجانب اللاوسي يتنازل عن سيادته على قطعة الارض الواقعة في هذه المنطقة .

ان حكومة لاوس وشعبها مرتاحان لنتيجة المحادثات المعقودة بين وفدي البلدين العسكريين ويثنيان كثير الثناء على تحلي الوفدين بالشعور بالمسؤولية وجهودهما لانهاء الصراع المسلح في هذه المنطقة والتوصل الى اتفاق يقضي بحظر استخدام القوات المسلحة لاجل غير مسمى على الحدود بين لاوس وتايلند .

وتود حكومة لاوس وشعبها أن يتوجها بالشكر الى شعب تايلند الشقيق والى الطبقات الاجتماعية التي أسهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبما تحلت به من روح المسؤولية العالية ، في وضع حد لما حدث في الآونة الاخيرة من سفك للدماء دون معنى مما أحزن شعبي لاوس وتايلند الشقيقين .

وستعقد المحادثات السياسية بين وفدي حكومتي لاوس وتايلند في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨ . وتتعهد حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بأن تبذل قصارى جهدها لكي تحرز هذه المفاوضات الهامة نجاحا باهرا . وهي تأمل في أن تجري حكومة مملكة تايلند مفاوضات جادة معها بقصد العمل بتدبر على تسوية الحادث الذي وقع في هذه المنطقة من حدود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، طبقا للمعاهدة الموقع عليها بين فرنسا وسيام في ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ والتي دأب الجانبان على الاعتراف بها وتنفيذها بصورة مستمرة بما ينسجم مع المصالح والاماني الجدية لشعبي لاوس وتايلند ، ووفقا للمبادئ المحددة في البلاغين المشتركين الصادرين عن لاوس وتايلند عام ١٩٧٩ وللقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة .

رابعا - لقد نال حسن نية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وموقفها السليم ثناء وتشجيع الرأي العام الدولي والبلدان الصديقة . وأيدت الدول الاشتراكية الشقيقة والبلدان الصديقة والامين العام للامم المتحدة تأييدا قويا لسياسة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الرامية الى تسوية النزاع بالوسائل السلمية . وأثنت تطلعات عريضة من الرأي العام الدولي على موافقة الطرفين على الجلوس الى مائدة المفاوضات وأيدتهما في ذلك بقصد تسوية الحالة الراهنة بالوسائل السلمية وايجاد مناخ يشجع التفاهم المتبادل ويعزز عملية التفاوض الرامية الى تسوية حالة النزاع بالوسائل السلمية لصالح اعادة علاقات الصداقة الوثيقة التي كانت قائمة بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومملكة تايلند .

غير أن من دواعي الاسف أن القوى الرجعية أعربت من خلال تصريحاتها الوقحة عن عداتها نحو شعبي لاوس وتايلند ، بمحاولة اطالة أجل المواجهة المسلحة واحياء الحنق والمرارة الماضيين اللذين ينذران بالسوء بالنسبة الى التفاهم المتبادل .

وتود حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الاعراب عن امتنانها للبلدان الشقيقة والبلدان الصديقة والامين العام للامم المتحدة والمنظمات الدولية والشعوب في جميع أنحاء العالم وكذلك الطبقات الاجتماعية المختلفة في تايلند التي أعربت عن تعاطفها وعن ترحيبها بتسوية النزاع على الحدود بين لاوس وتايلند بالوسائل السلمية . وان أمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لوطيد في أن تسهم في الخروج بنتيجة ملموسة للمفاوضات المقبلة بين لاوس وتايلند الرامية الى ايجاد تسوية سليمة للنزاع الحالي وفقا للمعاهدة الموقع عليها في ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ بين فرنسا وسيام وبروتوكولها وللمبادئ المحددة في البلاغين المشتركين الصادرين عن لاوس وتايلند في عام ١٩٧٩ ، وأحكام القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، ومصلحة الصداقة وحسن الجوار بين لاوس وتايلند والسلم والاستقرار في هذه المنطقة وفي بقية أرجاء العالم .

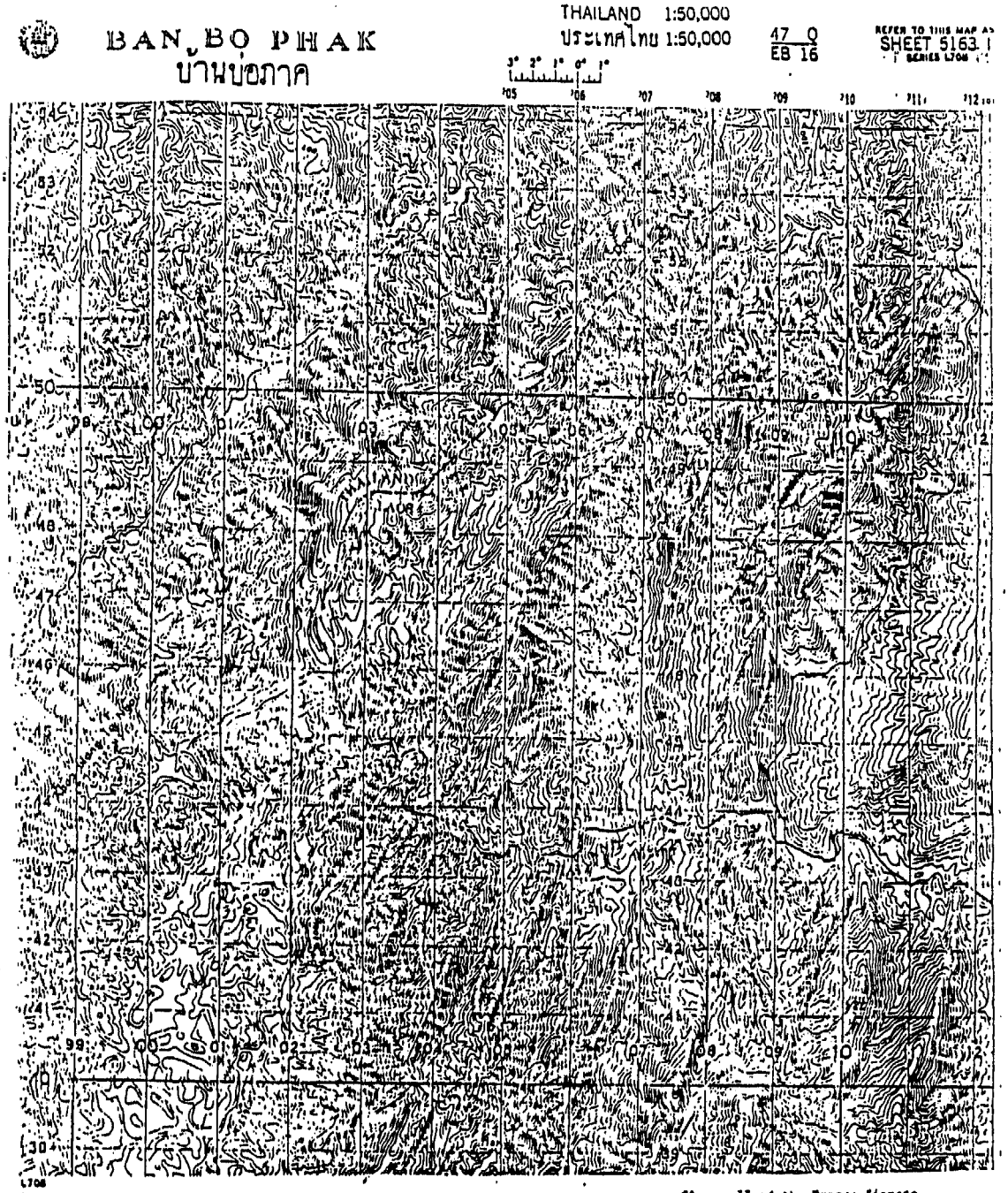
BAN BO PHAK
บ้านบ่อภาค
THAILAND 1:50,000
ประเทศไทย 1:50,000
47 Q
EB 16
SHEET 5163 I
Clause II of the Franco-Siamese Treaty, March 23, 1907
On the side of Luang Prabang, the border at the south, detaches from the Mekong River at the source of the Nam Huang River and follows the thalweg until its source at the Khao Niang Mountain. From there, the border traces along the watershed between the Mekong and the Ma Nam until the point called Keng Pha Day at the Mekong River in conformity with the delimitation recognised by the Committee for the border delimitation on January 16, 1906.
Scale 1:50,000

حاشية الخريطة

المادة ٢ من المعاهدة بين فرنسا وسيام
الموقع عليها في ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧

على جانب لوانغ برابانغ ، تنفصل الحدود الجنوبية عن نهر الميكونغ عند منبع نهر نام هوانغ ، وتتتبع خط قصر النهر لغاية منبعه في جبال خاو ميانغ . ومن هناك يتم رسم الحدود على خط تقسيم المياه بين ميكونغ ومنيام لغاية نقطة كنغ فا داي الواقعة على نهر ميكونغ وفقا للخط الذي اعترفت به لجنة تخطيط الحدود في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٠٦ .

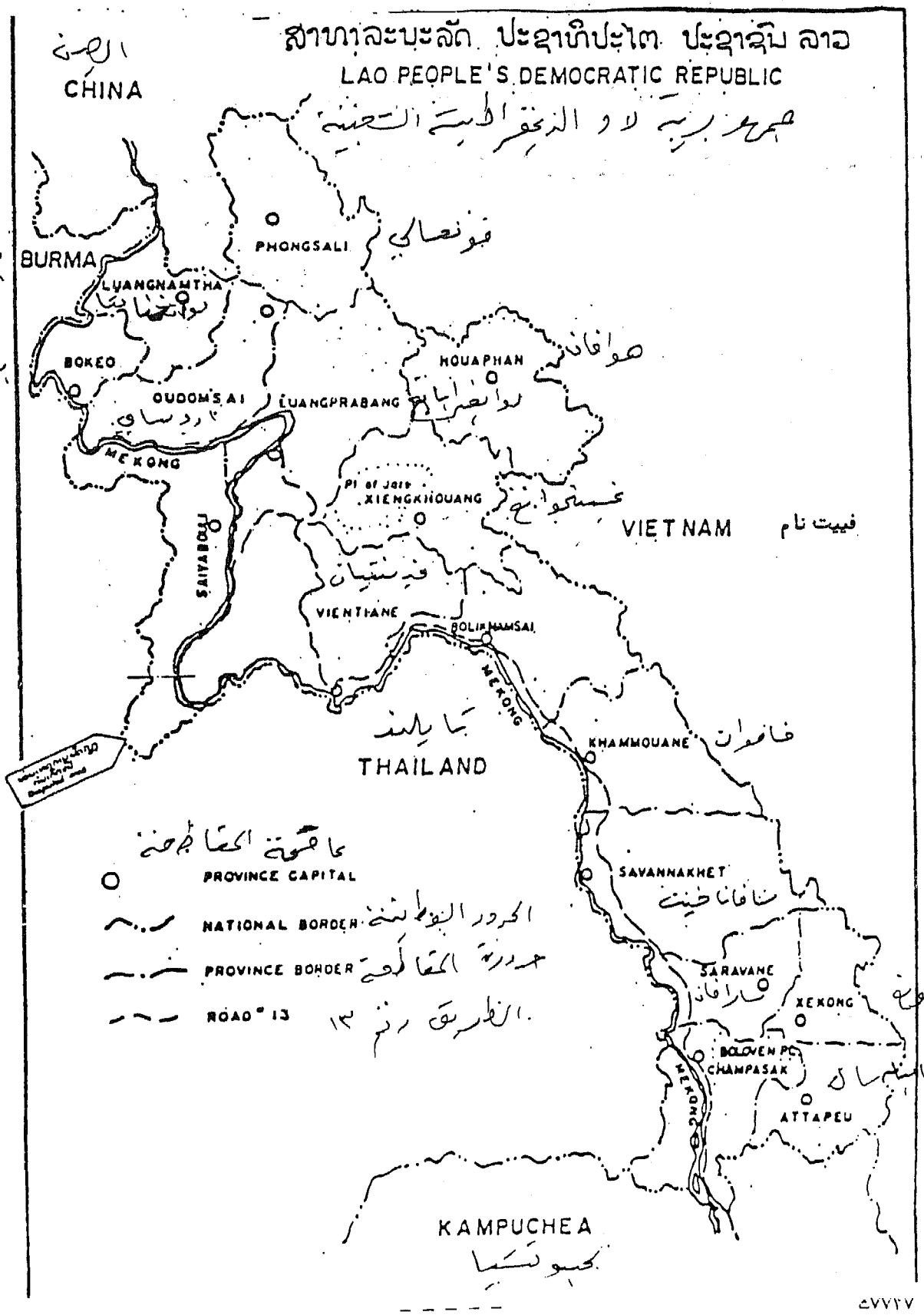
CHINA
LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC
PHONGSALI
BURMA
LUANGNAMTHA
BOKEO
OUDOMSAI
LUANGPRABANG
HOUAPHAN
MEKONG
XIENGKHOUANG
VIETNAM
SAIYABOULI
VIENTIANE
BOLIKHAMSAI
THAILAND
KHAMMOUANE
SAVANNAKHET
SARAVANE
XEKONG
CHAMPASAK
ATTAPEU
KAMPUCHEA
PROVINCE CAPITAL
NATIONAL BORDER
PROVINCE BORDER
ROAD N° 13